غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

اتجاهات الاقتصاد الألماني

تقرير اقتصادي دوري

تصدره

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

برلين، أكتوبر 2020م

الاقتصاد الألماني: التعافي يفقد الزخم بسبب تز ايد حالات الإصابة بفيروس كورونا

ارتفع مؤشر معهد الأبحاث الاقتصادية ifo التابع لجامعة ميونخ لمناخ الاعمال في ألمانيا خلال شهر سبتمبر ليصل الى مستوى 93.4 نقطة بعد ان كان في مستوى 92.5 نقطة في شهر أغسطس، حيث قيمت نحو 9 الاف شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية وضعها الحالي بشكل أكثر إيجابية مما كانت عليه في الشهر السابق. وتوقّع مدراء هذه الشركات أن تتعافى أعمالهم أكثر خلال الأشهر القادمة.

في قطاع الصناعات التحويلية، ارتفع مؤشر مناخ الأعمال بشكل ملحوظ. حيث قيمت اغلبية الشركات العاملة في هذا القطاع وضع أعمالها الحالي بشكل جيد. بالإضافة إلى ذلك، توقعت المزيد من الشركات الصناعية أن يستمر وضعها الاقتصادي في التحسن، خصوصا الشركات العاملة في صناعة الإلكترونيات. في المقابل انخفض المؤشر الخاص بتوقعات الشركات العاملة في قطاع الخدمات للأعمال في الفترة القادمة بعد ارتفاع لأربعة شهور متتالية، ومع ذلك قيمت شركات القطاع الوضع الحالي بأنه أفضل قليلاً.

في جانب أخر تحسن مناخ الأعمال في تجارة التجزئة بشكل كبير، حيث كان التجار أكثر رضا بشكل ملحوظ عن وضع أعمالهم الحالي، إضافة الى ان الكثير منهم يتوقع انتعاشًا إضافيًا في الأشهر المقبلة. كما ارتفع مؤشر الاعمال مرة أخرى في قطاع البناء ووصل في شهر سبتمبر إلى أعلى مستوى له منذ شهر مارس من هذا العام. بينما كانت توقعات الشركات في هذا القطاع للأعمال خلال الأشهر القادمة متحفظة وبمستوى اقل مما كانت عليه في أغسطس.

من جهة أخرى اظهر تقرير حكماء الاقتصاد الألماني والذي تم أعداده للحكومة الألمانية من قبل المعهد الألماني لأبحاث الاقتصاد DIW في برلين، ومعهد Ifo في ميونيخ، ومعهد الاقتصاد العالمي IfW في كييل، ومعهد الأبحاث الاقتصادية IWH في هاله، ومعهد لابنز للأبحاث الاقتصادية RWI في إيسن. ان تراجع الاقتصاد الألماني خلال العام 2020م سيكون اقل من التراجع الذي تم تسجيله في ذروة الأزمة المالية العالمية عام 2009م.

حيث أكد الباحثون الاقتصاديون في التقرير إن الناتج المحلي الإجمالي الألماني سيتراجع في العام 2020م بنسبة 5.4 في المئة وبالتالي لن يتقلص بنفس مستوى العام 2009م والذي سجل فيه تراجع الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5.7 في المئة. كما جاء في التقرير ان الناتج المحلي سوف يسجل خلال العام المقبل 2021م نمواً بنسبة 4.7 في المئة. وقال البرفسور Stefan Kooths، مدير معهد الاقتصاد العالمي IfW في كييل: "لقد تم بالفعل تعويض جزء كبير من الركود الاقتصادي الذي حدث في الربيع، ولكن عملية تعويض التراجع الاقتصادي بالكامل والعودة الى مستوى النمو الطبيعي ما قبل الازمة تمثل رحلة أكثر صعوبة ".

بالنسبة لعام 2022م، يتوقع الباحثون نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7 في المئة. على ان الاقتصاد الألماني لن يعود الى النمو بمستوى أكبر مما سجل قبل الازمة الا في نهاية عام 2022م. ويتباطأ التعافي الاقتصادي في ألمانيا بسبب الصناعات التي تعتمد بشكل خاص على الاتصالات الاجتماعية، مثل المطاعم، السياحة، صناعة المعارض والمناسبات وقطاع الطيران والسفر. حيث أكد البرفسور Kooths ان" هذا الجزء من الاقتصاد الألماني سيعاني من وباء كورونا لفترة طويلة قادمة". وسيكون هناك انتعاش فقط في هذه القطاعات "عندما يتم الغاء تدابير الحماية من العدوى او التخفيف منها إلى حد كبير، وهو ما لا نتوقعه حتى صيف العام القادم".

من جانب أخر وكنتيجة مباشرة لكوفيد-19 على الاقتصاد الألماني، اظهر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)ارتفاع النفقات العامة في ألمانيا خلال النصف الأول من عام 2020م بنسبة 8.6 في المئة مقارنة بالنصف الأول من عام 2019م ليصل اجمالي النفقات العامة لمختلف مستويات الدولة الألمانية إلى 797.8 مليار يورو. وتراجعت الإيرادات خلال الأشهر الستة الأولى مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق بنسبة 4.8 في المئة لتصل إلى 709.4 مليار يورو. ونتيجة لذلك حدث عجز في الميزانية في النصف الاول من العام الجاري بقيمة 89.8 مليار يورو. بينما كانت الميزانية العامة قد حققت في النصف الأول من العام 2019م فائضاً مالياً قدرة 10.9 مليار يورو. ويعود هذا العجز الى الاثار المالية لازمة فيروس كورونا على ميزانيات الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات وكذلك الضمان الاجتماعي.

وقد أصاب العجز المالي جميع مستويات الموازنة العامة في ألمانيا حيث ارتفع إنفاق الحكومة الاتحادية في النصف الأول من عام 2020م بنسبة 15.9 في المئة إلى ما مجموعه 228.6 مليار يورو مقارنة بالنصف الأول من عام 2019م، بينما انخفضت الإيرادات بنسبة 6.2 في المئة إلى 184.7 مليار يورو. نتج عن ذلك عجز تمويل للحكومة الاتحادية قدره 43.8 مليار يورو مقارنة بعجز قدره 0.2 مليار يورو في نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الرغم من وجود زيادة طفيفة في إيرادات الولايات بنسبة 0,4 في المئة وبقيمة 212.6 مليار يورو الا ان زيادة النفقات بنسبة 15,1 في المئة وبواقع 229,7 مليار يورو أدت الى حدوث عجز في النصف الأول من العام 2020م قدرة 18,5 مليار يورو بينما كانت ميزانيات الولايات قد حققت في نفس الفترة من العام 2019م فائضا ماليا بقيمة 12,1 مليار يورو.

في ميزانية البلديات، ارتفع الإنفاق بنسبة 6.2 في المئة إلى 137.1 مليار يورو، وانخفضت الإيرادات بنسبة 1.1 في المئة إلى 127.4 مليار يورو. أدى هذا إلى عجز تمويل قدره 9.7 مليار يورو للبلديات في النصف الأول من عام 2020. بينما كان العجز في نفس الفترة من العام السابق قد بلغ 0.3 مليار يورو.

ويعزى انخفاض الإيرادات في الموازنة العامة بشكل رئيسي إلى انخفاض الدخل من الضرائب والرسوم شبه الضريبية. مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حيث تراجعت الإيرادات الضريبية بنسبة 5.2 في المئة في النصف الأول من عام 2020م ليصل مجموعها الى 623.2 مليار يورو.

كما تعود زيادة الإنفاق في الموازنة العامة بشكل رئيسي الى زيادة المخصصات والمنح نتيجة جائحة كورونا. حيث تحملت الحكومة الاتحادية وميزانياتها الإضافية وحدها في النصف الأول من العام الحالي حوالي 34.4 مليار يورو لتمويل المخصصات والمنح ومساعدات خدمة الديون، والتي تشمل ايضاً المساعدات الطارئة للشركات وكذلك المدفوعات لدعم المستشفيات.

وفي سياق متصل قدم وزير المالية الاتحادي اولاف شولتز مشروع ميزانية الحكومة الاتحادية للعام 2021م والخطط المالية حتى العام 2024م الى البرلمان الاتحادي (البوندستاج) والذي من المتوقع ان يقرها في بداية شهر ديسمبر القادم. وتتضمن ميزانية العام 2021م نفقات بواقع 413,4 مليار يورو وبتراجع بنسبة 19 في المئة تقريبا عن نفقات ميزانية العام 2020م والذي شهد نفقات إضافية خارجه

عن الميزانية المقرة نتيجة جائحة كورونا والإجراءات الحكومية لمواجهتها. وكان أبرز ما جاء في مشروع الميزانية هو التخلي عن سياسة "الصفر الأسود" والقاضية بتحقيق ميزانية متوازنة بدون اية ديون، والتي كانت الحكومة قد نجحت في تحقيقها على مدي الست سنوات الماضية، حيث يتضمن مشروع ميزانية العام 2021م اقتراض الحكومة مبلغ 92,6 مليار يورو لتغطية النفقات، وذلك بعد ان بلغت الديون الجديدة للحكومة الألمانية في العام 2020م أكثر من 217,8 مليار يورو. على ان الخطط المالية تستهدف خفض الديون الجديدة تدريجياً خلال السنوات التالية حتى العام 2024م حيث يتوقع ان تبلغ الديون الجديدة في العام 2022م نحو 10,5 مليار يورو وحوالي 6,7 مليار يورو في العام 2023م وستتراجع الى 5,2 مليار يورو فقط في ميزانية العام 2024م.

سوق العمل في ألمانيا: تحسن في سوق العمل مع استمرار اثار جائحة كورونا

بحسب التقرير الشهري لوكالة العمل الاتحادية (BA) شهد سوق العمل في ألمانيا تحسنا مع بداية الخريف وانتهاء العطلات الصيفية حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل في شهر سبتمبر بحوالي 108 ألف شخص مقارنة بشهر أغسطس السابق ليبلغ مجموع العاطلين عن العمل في ألمانيا 2,847 مليون شخص، (وان كان هذا العدد ما يزال أكثر بنحو 613 ألف شخص مقارنة بنفس الشهر من العام السابق). وبهذا الانخفاض في عدد العاطلين تراجع معدل البطالة الكلي في المانيا ب 0,2 نقطة ليصل الى 6,2 في المئة، ولكنه يضل أعلى ب 1,3 نقطة مقارنة بمعدل البطالة المسجل في شهر سبتمبر من العام 2019م.

وفي جانب الطلب على العمالة والذي انخفض بشكل كبير في بداية جائحة كورونا، شهد هذا الطلب خلال شهر سبتمبر استقراراً نسبياً عند مستوى 591 ألف وظيفة شاغرة، وهو ما يمثل زيادة طفيفة بمقدار 3 الاف وظيفة مقارنة بالشهر الذي سبق الا انه اقل بنحو 197 ألف وظيفة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

ولا يزال عدد المسجلين في برنامج العمل بدوام جزئي يفوق 4 ملايين عامل ووصل عدد المسجلين الجدد خلال الفترة من 1 - 24 سبتمبر الى 85 ألف عامل وهو ما يعني استمرار تراجع عدد الموظفين المسجلين في البرنامج.

وتختلف القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة العمال المسجلين في برنامج الدوام الجزئي حيث تعد قطاعات الصناعات المعدنية وصناعة المعدات والآلات وصناعة الضيافة وكذلك صناعة السيارات والشركات الموردة لأجزاء السيارات والصناعات الكهربائية أكثر القطاعات التي لجأت الي برنامج الدوام الجزئي، وذلك وفقا لمسح أجراه معهد ifo في شهر سبتمبر. وعلى الرغم من انخفاض اعداد العمال المسجلين في البرنامج، وهو الانخفاض المستمر بشكل ثابت منذ عدة أشهر، الا ان العدد الإجمالي للمسجلين في البرنامج ما يزال اعلى من المتوسط بكثير، حيث يقدر سيباستيان لينك خبير سوق العمل في معهد Ifo عدد العمال المسجلين في برنامج العمل بدوام جزئي بنسبة 11 في المئة من مجموع عدد العاملين في ألمانيا.

وبحسب المسح الذي أجراه معهد ifo في سبتمبر ايضاً، بلغت نسبة العاملين في صناعة المعادن والمسجلين في برنامج العمل بدوام جزئي 31 في المئة من مجموع العاملين والموظفين في القطاع، بينما بلغت نسبتهم 29 في المئة في قطاع صناعة المعدات والآلات ونحو 26 في المئة في صناعة الضيافة و24 في المئة في صناعة السيارات و23 في المئة في الصناعات الكهربائية. من ثم تأتي شركات صناعة النسيج والملابس وشركات صناعة الجلود والخشب والورق، وكذلك شركات الطباعة بنسبة 20 في المئة من مجموع عامليها مسجلين في برنامج الدوام المختصر، وتبلغ نسبة هؤلاء المسجلين في البرنامج في قطاع الخدمات الاقتصادية 18في المئة، وصناعة الأثاث بنسبة 15 في المئة، والبيع بالجملة بنسبة 13 في المئة. اما في صناعة الزيوت المعدنية والكيماويات وشركات الأدوية وكذلك مصنعي المطاط والبلاستيك والزجاج فتبلغ نسبة عدد العاملين المسجلين في البرنامج 12 في المئة من مجموع العاملين، وتبلغ هذه النسبة في قطاع النقل والتخزين 11 في المئة.

وعلى الرغم من برنامج العمل بدوام جزئي الذي تدعمه الحكومة الاتحادية من اجل منع فقد الوظائف وتسريح العمال الا ان ازمة كورونا تسببت في انخفاض عدد العاملين في الصناعة الألمانية بشكل أكبر مما كان عليه منذ أكثر من عشر سنوات. حيث، وبحسب بيانات مكتب الإحصاء

الاتحادي، بلغ مجموع عدد العاملين في قطاع الصناعة الألماني نهاية شهر أغسطس 5,5 مليون شخص تقريبا وهو العدد الأقل بنحو 179 ألف شخص او ما نسبته 3,1 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وهذا هو الانخفاض الأكبر منذ شهر مايو عام 2010م عندما كانت الشركات الصناعية تعاني من عواقب الازمة المالية العالمية. وقد شمل انخفاض عدد العمال كل القطاعات الصناعية الألمانية تقريبا وكان الانخفاض الأقوى في صناعة المعادن ومعالجتها، والذي بلغ 5,7 في المئة. كما انخفض عدد الموظفين بشكل كبير في صناعة السلع المطاطية والبلاستيكية بنسبة 5,4 في المئة، وفي صناعة المعدات الكهربائية وصناعة المعدات والآلات انخفض عدد العاملين في كل منها بنسبة 4,2 في المائة. وكذلك في صناعة السيارات تراجع عدد العاملين بنسبة 4,1 في المئة.

تنامي دور المرأة في الاقتصاد (إدارة الصناديق المالية والاستثمارية)

لعبت وتلعب المرأة دورا هاما ومحوريا في الاقتصاد على مختلف المستويات سواء كموظفة او عاملة عادية او كانت في مستويات الإدارة المختلفة. واستطاعت المرأة تحقيق إنجازات في مسيرة مساواتها بالرجل من حيث الحقوق الوظيفية او المالية، وان كان ما يزال هنالك ما يجب عمله أيضا في هذا المجال، الا ان عدم المساواة الأكثر وضوحا بين الرجل والمرأة تظهر في مستويات الإدارة العليا للشركات حيث ما تزال المرأة بعيدة عن تحقيق النسبة العادلة لوجودها في موقع القيادة وموقع اتخاذ القرار.

أحد اهم المجالات والقطاعات، وأكثرها صعوبة، امام المرأة لتحقيق تقدم في الاعتراف بقدراتها القيادية يتمثل في قطاع المال وتوليها إدارة الصناديق الاستثمارية. حيث هناك امرأة واحدة فقط من بين كل عشرة مدراء صناديق مالية. اذ وبشكل عام لا تزال مهنة المرأة غير شائعة في الصناعة المالية. ويمثل هذا الامر خسارة للعديد من شركات التمويل وإدارة الاستثمارات، حيث أظهرت دراسة حديثة لمؤسسة Goldman Sachs ان بيوت التمويل التي لا تستخدم سوى عدد قليل من النساء في مناصب صنع القرار تتخلى في المتوسط عن عائدات قيّمة خصوصا في العام الحالي. حيث قام محللو المؤسسة بفحص صناديق الاستثمار في الأسهم الكبيرة مع التركيز على الأسهم في السوق الأمريكية. ولم يروا أي اختلافات كبيرة في أداء الاستثمار بين المديرين والمديرات حتى العام الماضي. لكن ذلك تغير في العام

2020م حيث حققت النساء في موقع مدير صناديق الاستثمار خلال هذا العام عائدات أكثر بنحو نقطة مئوية واحدة من الرجال. ويرجع هذا النجاح للمرأة بحسب تفسير مؤسسة Goldman الى ميل النساء الى الاستثمار بشكل أكبر في أسهم شركات التكنولوجيا بينما كان الرجال أكثر استثمارًا في قطاع الصناعة والذي كان أداء أسهم شركاته ضعيف نسبياً.

وفي نفس السياق أظهرت نتائج دراسة حديثة أجراها مزود الخدمات المالية البريطاني Citywire اعتمدت على تقييم قاعدة البيانات الخاصة بحوالي 16000 من مديري الصناديق الاستثمارية العالمية ان ما يقرب من 1800 منهم من الإناث. وهو ما يساوي نسبة 11 في المئة، وبحسب المحلل Nisha Long في Citywire. فان النسبة أعلى قليلاً مما كانت عليه في السنوات السابقة. "ولكن إذا استمرت الأمور بنفس الوتيرة التي كانت عليها في السنوات الأخيرة، فعندئذ سيكون لدينا تكافؤ بين مديري الصناديق من الإناث والذكور فقط في عام 2215م ".

كما اظهرت بيانات Citywire أيضًا ان هذا العدد من مديري الصناديق الاستثمارية يدير رأس مال يصل مجموعه الى حوالي 14 تريليون يورو. يعتني الرجال بـ 13 ترليون يورو منهم، إما بمفردهم أو مع فريق يضم في عضويته امرأة او أكثر، بينما تتحكم النساء، اما كقيادة فردية او في شكل فريق مكون حصرياً من النساء، بأقل من تريليون يورو. وفي هذا الجانب أيضا يرى Long ان هناك تقدم واضح، اذ "منذ أخر استطلاع أجريناه قبل أربع سنوات، ارتفع عدد المجموعات المشتركة بين الرجال والنساء في إدارة صناديق الاستثمار بنحو الثلثين، أي أكثر بكثير من نسبة نمو المجموعات المكونة حصريا من الرجال أو الإناث".

اوروبياً واعتمادا أيضا على بيانات Citywire تبدوا إدارة صناديق الاستثمار عملا ذكوريا الى حد كبير حيث ومن ضمن 25368 صندوق استثماري في أوروبا يدار 48 في المئة منها من قبل رجل بمفردة، بينما يتم إدارة 34,3 في المئة من هذه الصناديق من قبل فريق مكون من الرجال حصرياً. ويقوم فريق مختلط من الرجال والنساء بإدارة 10,7 في المئة منها، فيما يدار 5,7 في المئة من هذه الصناديق من قبل امرأة بمفردها، وفقط 0,6 من هذه الصناديق يدار من فريق مكون من النساء حصرياً.

وتلعب العديد من العوامل ادواراً مهمة في تعزيز الدور القيادي للمرأة في القطاع المالي وفي إدارة الاستثمارات، من أهمها شعور النساء بحرية أكبر مما يمكنهن من استغلال امكاناتهن بصورة أسهل، وقد ظهر ذلك بعد فضائح العنف الجنسي الى تعرضت له بعض النساء من قبل منتج أفلام في هوليوود قبل ثلاث سنوات وحركة (MeToo) التي بدأت بعد انكشاف هذه الفضائح. مما دفع الشركات والمؤسسات المختلفة الى بذل مزيد من الجهود لمنع هذه التحرشات وهو ما مكّن من تحسن أداء النساء.

أحد العوامل الهامة أيضا في موضوع قدرة المرأة القيادية يتمثل في تغيير المرأة لمنصبها او مقر عملها أكثر من مرة بسبب الأمومة. اذ بعد العودة من إجازة رعاية الأطفال، تبحث بعض النساء عن وظائف ذات ساعات عمل أقصر أو أكثر مرونة. في بعض الأحيان يكون من الأسهل تغيير الشركة والبحث عن شركة توفر هذه الشروط. أيضا تؤكد العديد من الآراء ان النساء يفضلن العمل في الشركات حيث توجد نساء أخريات في الإدارة العليا.

أيضا من العوامل المؤثرة على موقع النساء القيادي في قطاع المال والاستثمارات ان النقاش لا يقتصر على منح منصب صنع القرار للمرأة فقط، اذ يرى العديد من الباحثين الموضوع في سياق أكبر، اذ ان التنوع يعني أكثر من التوازن بين الجنسين، بل يعني ادماج الأعراق والثقافات المختلفة في إدارة الأعمال الاستثمارية. فالتنوع أكثر من مجرد حق، فهو يفتح أيضًا فرص لتحقيق عوائد جذابة، وهو يعني المزيد من المهارات والمزيد من وجهات النظر الجغرافية. وهي وجهة النظر التي تتبناها Petra Lugones Targarona، مديرة شركة Pinebridge للاستثمارات الألمانية. التي تؤكد على انه "لا يمكنك اختزال التنوع في قضية النوع الاجتماعي. يتعلق الأمر أيضًا، على سبيل المثال، بالأقليات العرقية والمجموعات السكانية الأخرى".

افلاس الشركات الألمانية بسبب جائحة كورونا وظاهرة "الشركات الزومبي"

تأثرت الشركات الألمانية بشكل ملحوظ بعواقب جائحة كورونا حيث تسبب الإغلاق الاقتصادي في أحد أكبر التراجعات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من الخسائر التي

تكبدتها الشركات الألمانية في اغلب القطاعات الاقتصادية الا ان عدد حالات افلاس الشركات خلال الفترة الماضية من العام 2020م اقل من مجموع حالات الإفلاس التي تم تسجيلها في نفس الفترة من العام 2019م.

ويعود السبب الرئيسي في انخفاض عدد الشركات الألمانية المفلسة خلال العام الجاري الى قرار الحكومة الألمانية بالتعليق المؤقت للالتزام بتقديم طلب الإعسار عن تسديد الالتزامات والفواتير المالية منذ شهر مارس الماضي والذي انتهى مع نهاية شهر سبتمبر، مما يعنيه ذلك من احتمالية حدوث موجة من افلاس الشركات، حيث تتوقع أوساط اقتصادية ان تعلن 4300 شركة افلاسها خلال هذه الفترة. فيما يتوقع البنك المركزي الألماني ان يبلغ عدد الشركات المفلسة في الربع الأول من العام 2021م أكثر من ستة الاف شركة، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من 35 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وعلى الرغم من هذه الزيادة فإنها تبقى أقل من عدد حالات افلاس الشركات خلال الأزمة المالية العالمية، عندما بلغ عدد الشركات المفلسة حوالي 8000 شركة كل ربع سنة.

وسيزداد الوضع سوءً في حالة تصور سيناريو حدوث موجة ثانية لانتشار فيروس كورونا يتسبب في اغلاق النشاط الاقتصادي وهو ما سيؤدي الى زيادة حالات افلاس الشركات. وفي هذا السيناريو تزداد المخاطر الاقتصادية من أكثر من ناحية حيث، الى جانب فقد الوظائف وارتفاع البطالة، سيؤدي افلاس الشركات الى احداث ضغوط كبيرة على القطاع المصرفي، والذي كان حتى الان اقل تأثرا بالجائحة، حيث ستعجز الشركات المفلسة عن سداد القروض للبنوك. وتتوقع مصادر في البنك المركزي الأوروبي انه في حالة حدوث سيناريو الموجة الثانية من العدوى وإجراءات الاحتواء ان تبلغ قيمة القروض المعدومة 1.4 تريليون يورو. وهو الامر الذي سيتسبب أيضا في الحد من عملية الإقراض والتي سينتج عنها بالتالي مزيد من الانكماش الاقتصادي، وهكذا سيدخل الاقتصاد في "دوامة هبوطيه". ولتجنب ذلك تدعو كلوديا بوخ، نائبة رئيس البنك المركزي الألماني، إلى اتباع نهج مختلف بحيث "يجب على البنوك استخدام احتياطيات رأس المال الحالية من أجل الاستمرار في منح القروض ".

الا ان موجة افلاس الشركات المتوقعة لا تشكل بالضرورة هذا الحجم من الخطر على القطاع المصرفي، حيث ان القروض التي تقدمها البنوك موزعة بشكل غير متساو بين القطاعات الاقتصادية،

فعلى سبيل المثال، تبلغ ديون الشركات العاملة في قطاع الفنادق والمطاعم، والتي تعد المتضرر الرئيسي من جائحة كورونا، نحو 2 في المئة فقط من ديون البنوك المستحقة. كما ان العديد من الشركات التي تعاني من الاعسار وعدم القدرة من سداد التزاماتها ليس لديها قروض من البنوك.

من جهة أخرى تثير احتمالية حدوث موجة من افلاس الشركات في ألمانيا ظهور ما تسمى "الشركات الزومبي" وهي الشركات التي على الرغم من اعلان افلاسها ما تزال تعمل حيث يعطي القانون في المانيا الشركات فترة ثلاثة أشهر للتراجع عن اعلان الإفلاس، كما يخشى عدد من الخبراء من أن تدابير المساعدة المكثفة في أزمة فيروس كورونا ستبقي بشكل مصطنع الشركات التي ليس لها آفاق في الواقع، على قيد الحياة.

وقد وصف وزير المالية في الحكومة الاتحادية أولاف شولتز هذه الظاهرة بالقول "النقاش حول شركات الزومبي هراء". حيث لا يمكن فهم كيف يمكن للشركات تسريح موظفيها على الرغم من إمكانية تسجيلهم في برنامج العمل بدوام جزئي والتي تقوم الدولة فيه بدفع تعويضات للعمال والموظفين مع احتفاظهم بأماكن عملهم، وعلى الرغم كذلك من المساعدات الكبيرة التي قدمتها الحكومة وبالتالي من غير الواقعي أن يكون هناك العديد من شركات الزومبي في النهاية.

وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر التماير أعلن من جانبه عن إطلاق دفعة ثانية من المساعدات الحكومية للشركات التي تضررت بشدة من أزمة جائحة كورونا. وجاء في بيان لوزارة الاقتصاد أن الشركات يمكنها التقدم بطلب للحصول على إعانات لتكاليف التشغيل الثابتة مثل الإيجارات عن الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر المقبل. وقال ألتماير: " لن نترك شركاتنا وحيدة في ظل الازمة". هذا وكانت الحكومة الاتحادية الألمانية وحكومات الولايات قد وافقت من قبل على تمديد مساعدات الشركات لمدة نصف عام آخر، حتى نهاية شهر يونيو 2021م. وكذلك تمديد برنامج الدوام الجزئي لمنع موجة من حالات الإفلاس بعد أن تسببت الجائحة في انكماش أكبر اقتصاد في أوروبا.

الخروج الصعب لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي

ستستأنف بريطانيا والاتحاد الأوروبي مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر. وذلك بعد ما فشلت جولات المفاوضات التي أجريت بداية الشهر بين الطرفين وكذلك بعد ان لوح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بان بلاده ذاهبه في طريق الخروج من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاقية لتنظيم علاقة الجانبين. حيث كان قد أعلن أن المحادثات ستنتهي بحكم الأمر الواقع إذا لم يتغير موقف بروكسل التفاوضي. من جانبه قال رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، تشارلز ميشيل إن الوقت ينفد وأن الاتحاد الأوروبي مستعد للتفاوض ليل نهار للوصل الى اتفاقية مع لندن قبل نهاية المرحلة الانتقالية نهاية العام الحالي. وهي المرحلة التي لا يزال للمملكة المتحدة حرية الوصول إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، ولا تخضع الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة لأي قيود.

وتظهر حكومة بوريس جونسون تشدداً في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي كما تظهر استعدادا متزايدا لتقبل الخروج من الاتحاد بدون اتفاقية تنظيم العلاقات التجارية حيث طلبت الحكومة من الشركات البريطانية الاستعداد لخروج صعب من الاتحاد. كما اعلنت الحكومة انها سترسل لرجال الأعمال والتجار في البلاد خطابًا يتم فيه وضع لوائح جمركية وضريبية جديدة، مضيفةً "الآن يجب على الجميع العمل معًا حتى تتمكن بريطانيا من الاستفادة من الفرص الجديدة التي ستنشأ من دولة تجارية مستقلة لها سيطرة على حدودها ومياهها الإقليمية وقوانينها".

من جانبهم يؤكد سياسيي الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد لا يزال يريد اتفاقاً، "لكن ليس بأي ثمن". حيث يجب أن تكون الاتفاقية متوازنة. مؤكدين ان الاتحاد الأوروبي مستعد للعمل على صفقة جيدة للجانبين حتى اللحظة الأخيرة. وتتركز القضايا المثيرة للجدل بشكل خاص بين لندن وبروكسل في قواعد المنافسة العادلة وإجراءات تسوية المنازعات وحصص الصيد في مياه المملكة المتحدة بالإضافة الى موضوع الحدود بين اقليم ايرلندا الشمالية البريطاني وجمهورية ايرلندا العضو في الاتحاد.

وتكمن صعوبة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاقية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما والاضرار المحتملة التي ستصيب اقتصاد الطرفين في حجم التبادل التجاري بين الجانبين حيث بلغ في العام 2019م أكثر من 511,7 مليار يورو، وهو ما يعني ان الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لبريطانيا بينما تمثل بريطانيا ثاني أكبر سوق لصادرات الاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة وبقيمة 318,1 مليار يورو، كما انها ثالث أكبر مورد للسلع والبضائع للاتحاد بعد الصين والولايات المتحدة الامريكية بواقع 193,6 مليار يورو.

كما يزيد من تعقيد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وزيادة مدى الاضرار والخسائر التي قد تمنى بها الشركات حال الخروج دون اتفاقية، الاعتمادية المتبادلة التي نشأت بين شركات الإنتاج والتصنيع طوال السنوات السابقة، حيث امتدت وتعقدت سلاسل التوريد بحيث أصبحت عملية الإنتاج في بريطانيا تعتمد الى حد بعيد على الموردين الأوروبيين. ووفقًا لدراسة أجراها معهد الأبحاث الاقتصادية في جامعة ميونخ Ifo، يمكن أن تعاني الشركات في بريطانيا بشكل خاص من الخروج من الاتحاد بدون اتفاقية حيث تستورد الشركات البريطانية العديد من المنتجات الوسيطة من الاتحاد الأوروبي، وفي حال ما فرضت رسوم جمركية فان ذلك سيتسبب في رفع تكلفة الإنتاج وكذلك تأخر تسليم البضائع، كما انه ليس من السهولة إيجاد بدائل سريعة ومناسبة من حيث التكلفة عن هؤلاء الموردين. وهو ما أظهرته بشكل جلي، بحسب ليزاندرا فلاتش، خبيرة التجارة الخارجية في معهد Ifo ازمة كورونا حيث قالت "لقد أظهرت أزمة Covid-19 الحالية مدى أهمية تنويع سلاسل التوريد من أجل التخفيف من الآثار السلبية لعقبات التسليم غير المتوقعة".

من جهة أخرى لن يساعد خروج بريطانيا من الاتحاد دون اتفاقية الاقتصاد البريطاني في هذه المرحلة والذي يعاني من اثار جائحة كورونا ومن ارتفاع الدين العام والذي وصل نهاية شهر سبتمبر الى 2,059 تريليون جنيه إسترليني (2,719 تريليون دولار امريكي)، بزيادة 259.2 مليار جنيه إسترليني (342.1 مليار دولار) مقارنة مع نهاية شهر مارس الماضي. وهو ما رفع مستوى الدين العام لبريطانيا الى نسبة 103,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو اعلى مستوى له منذ العام 1960م.